



دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي

الإصدار الشتوي - 2018

تصدر هذه النشرة الإخبارية دورياً، بهدف ترويج نتائج ومخرجات مشاريع صندوق تطوير الجودة



العدد العاشر

صندوق تطوير الجودة

نبذة عن صندوق تطوير الجودة

لمحة سريعة

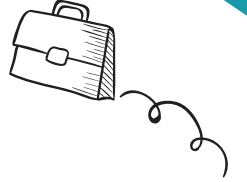
دراسة تقييم الأثر

ضيف العدد



في

هذا العدد



لمحة سريعة



• قام د. خالد نجم، استشاري الشراكة والتوجيه، بإنجاز زيارته الأخيرة إلى فلسطين في كانون الأول 2017، وقد شارك بعرض نتائج عمله في الورشة الختامية التي ضمت مشاركين من جميع مؤسسات التعليم العالي التي حصلت على منح صندوق تطوير الجودة ضمن الدورتين الأولى والثانية بالإضافة إلى الدورة الثالثة الجديدة. من الجدير بالذكر، بأنه بانتهاء عمل استشاري الشراكة والتوجيه، فقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي قادرة على تعلم واستخدام تقنيات جديدة في عملية تطوير المنهاج، والشراكة مع القطاع الخاص. ومن الممكن ملاحظة ذلك كما يلي:

- استخدام أداة خارطة المنهاج (Curriculum Mapping) والتي تضمن وجود تصميم قوي للمنهاج، يلبي احتياجات السوق العمل وينخرط مع القطاع الخاص في عملية تخطيط وتطوير المنهاج.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على تشكيل ما يسمى بـ "اللجنة الاستشارية للبرنامج" كوسيلة لتقوية الشراكة في تطوير المنهاج وتحديد المهارات الحياتية اللازمة للبرامج الأكاديمية. إن وجود اللجنة الاستشارية عادة ما يضمن وجود حوار مستمر ما بين مؤسسة التعليم العالي والقطاع الخاص وبالتالي تأمين تحديث دائم للبرامج الأكاديمية لتلبي احتياجات السوق.
- مذكرة التفاهم كوسيلة لوصف العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، حيث توضح مذكرة التفاهم العلاقات التنظيمية وتشمل الحوكمة والعمليات الإدارية التي ستضمن عملية تزويد الخدمة، كما وتحدد الالتزامات التي تتخذها جميع الأطراف، وتشكل الرؤية والرسالة، وتحافظ على إطار علاقة الشراكة.
- وجود نماذج للتدريب العملي مع التركيز على مفهوم التعليم التشاركي (Cooperative Education). بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تشجيع مؤسسات التعليم العالي على استغلال وحدات خدمات التوظيف الموجودة في مؤسسات التعليم العالي للمساعدة في عملية التدريب.

نبذة عن صندوق تطوير الجودة

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2005 من خلال وزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذ مشروع التعليم العالي بدعم من البنك الدولي وبمشاركة الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 2005 و 2009. في الثاني من تموز 2012، استلمت وزارة التربية والتعليم العالي تمويلاً جديداً بقيمة 6.5 مليون دولار لصالح مشروع "الانتقال من التعليم إلى سوق العمل"، حيث أن صندوق تطوير الجودة هو المكون الرئيسي لهذا المشروع. يتم إدارة صندوق تطوير الجودة من قبل وحدة مشاريع البنك الدولي في وزارة التربية والتعليم العالي، حيث تتضمن الوحدة فريقاً فنياً صغيراً (فريق صندوق تطوير الجودة (وهو المسؤول أمام مجلس الصندوق المكون من 11 عضواً مؤهلاً يمثلون القطاع الأكاديمي بالإضافة إلى القطاع الخاص. يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى تمكين انتقال الشباب الفلسطيني من التعليم إلى العمل من خلال تعزيز الرابطة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. تمت الموافقة في الثاني من كانون الأول 2016 من قبل مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي على تمويل إضافي بقيمة 5 مليون دولار لدعم الجهود المستمرة لزيادة فرص العمل للخريجين الفلسطينيين. سيكون التركيز في التمويل الإضافي لمشروع الانتقال من التعليم إلى العمل على تحسين فرص العمل للطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تحسين فرص توظيفهم. سيستمر صندوق تطوير الجودة بإدارة المنح بنفس الطريقة الشفافة والتنافسية لتقديم الحوافز لمؤسسات التعليم العالي حتى تطور وتنفذ برامج تعليمية موجهة للتوظيف وبالشراكة مع القطاع الخاص. قامت وستقوم مؤسسات التعليم العالي بتعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التعاون على تصميم المنهاج، وتحديث الممارسات التعليمية وتوفير التدريب العملي للطلاب، من المتوقع أن يتمكن صندوق تطوير الجودة من (أ) زيادة الروابط المثمرة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال، (ب) تعزيز المسؤولية الاجتماعية بين مجتمع الأعمال، و (ج) تحضير الخريجين بشكل أفضل لإيجاد الوظائف والحفاظ عليها.

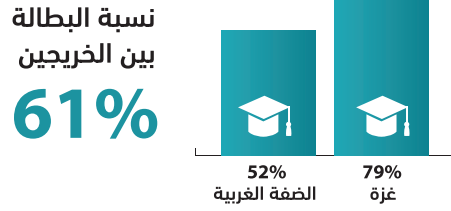
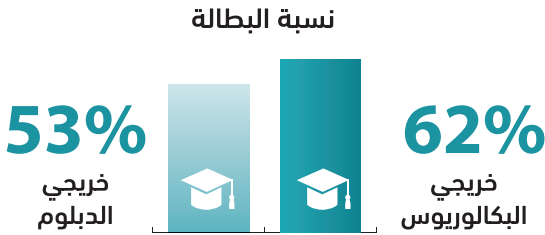
دراسة تقييم الأثر لمنح صندوق تطوير الجودة



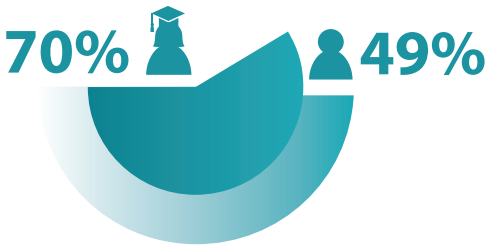
إضاءات

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر تنفيذ 20 مشروعاً في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الدورتين الأولى والثانية من منح صندوق تطوير الجودة ضمن مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. تم عقد الدراسة في الربع الأخير من 2017، باستخدام عدة أدوات للتأكد من أن العملية تشاركية وشاملة كما يجب. تم عقد زيارات ميدانية إلى جميع مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، وعبر الاتصال الإلكتروني "Skype" مع مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة. وقد استلزم ذلك زيارة مواقع المشاريع، وعقد مقابلات مع الطواقم الإدارية والأكاديمية (مقابلات متعمقة - شبه منظمة)، ونقاشات مجموعات بؤرية، وكذلك مقابلات مع الطلاب والخريجين وأصحاب الاعمال، وأي أطراف أخرى ذات علاقة. تم عرض النتائج والتوصيات بورشتي عمل مختلفتين، حضرها أعضاء مجلس صندوق تطوير الجودة وممثلون عن مؤسسات التعليم العالي وآخرون. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم من خلال الدراسة الطلب من مؤسسات التعليم العالي متابعة خريجها الذين استفادوا من هذه المشاريع، وهم خريجو العام 2016 - أي الذين مضى على تخرجهم حوالي عام - وتعرضوا بشكل كامل لنشاطات المشروع. بالمجمل، 97% (401 من 412) من هؤلاء الخريجين المستهدفين أجابوا عن الأسئلة المطروحة من الاستشاري كجزء من دراسة الأثر.

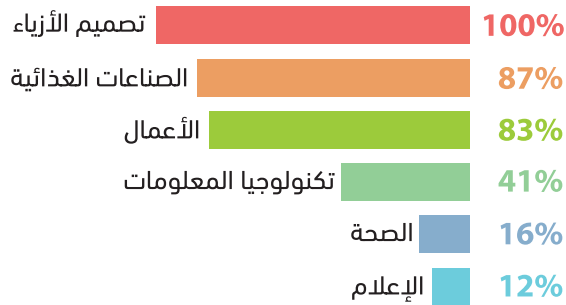
نتائج الدراسة - الخريجون



نسبة البطالة بين الإناث أعلى من الذكور
(إناث 70%، ذكور 49%)



نسب البطالة حسب التخصص



فقط نسبة قليلة من الخريجين العاطلين عن العمل استكملوا تعليمهم العالي

5%

حوالي 80% من الخريجين الموظفين، عملوا في مجال تخصصهم

80%

إن النسبة الأعلى من التوظيف الذاتي هي لخريجي تكنولوجيا المعلومات

44%

والأدنى لخريجي الصحة

8%

نسبة التوظيف الذاتي وصلت

23%

18% في الضفة الغربية و 44% في قطاع غزة



لقد قلت نسبة معدل البطالة للخريجين مقارنة بالنسبة المرجعية (baseline) في 2013 بمقدار 4.1%. ويعتبر هذا إنجازاً حقيقياً، خاصة وأن نسبة البطالة بشكل عام قد زادت في نفس الفترة في فلسطين بنسبة 5.6%.

أهم الاستنتاجات والتوصيات

إن أهم توصية للدراسة هي الاستمرار وتوسيع نطاق البرنامج. لقد أدى البرنامج بوضوح وبدون أدنى شك إلى وجود برامج تعليم عالي جودة أعلى وأكثر مواءمة مع حاجات سوق العمل.

• على مستوى الحوكمة، فقد لعب أعضاء مجلس صندوق تطوير الجودة دوراً تطوعياً رئيسياً في إنجاح المشروع من خلال المناقشة والموافقة على وإحالة مقترحات المشاريع المقدمة. ومن أجل أن يلعبوا دوراً أكبر في وضع ومراقبة التوجهات الاستراتيجية للمشروع، فيجب على أعضاء مجلس الصندوق أن يطلعوا على تجارب دولية مشابهة، وأن يقضوا وقتاً أكثر في مراجعة عملهم لأغراض التقييم والتحسين، والوصول بشكل أفضل للمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرار. إذ يجب بذل كل الجهود لتسهيل لقاءات/ اجتماعات مجلس الصندوق.

• لقد ساهم برنامج صندوق تطوير الجودة بشكل كبير في دعم وصقل العلاقات والشراكات ما بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل. وقد أدى هذا إلى تعليم أكثر مواءمة حسب ما تم عرضه في نسبة التوظيف للخريجين. ولضمان مشاركة أوسع وأقوى من مؤسسات سوق العمل في برامج التعليم التعاونية مثل منح صندوق تطوير الجودة، فيجب تعزيز نظم وقدرات مؤسسات السوق المحلي لأخذ دور فعال في الشراكة.

• إن أهم مدخل لجودة التعليم، هو جودة الأساتذة والمحاضرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الرائدة في مؤسسات التعليم العالي مثل منح صندوق تطوير الجودة لن ترى النور ولن تنتظم وتمأسس نتائجها ومخرجاتها إذا لم يكن هناك دعم وانخراط كامل من إدارة المؤسسة.

• إن برنامج صندوق تطوير الجودة قد قدم مكونات ومنهجيات وممارسات وسياسات جديدة، مع ذلك فإن هذه الممارسات الجيدة يجب أن يتم تطويرها بشكل أوسع وتقديمها وتعميمها على مستوى مؤسسات التعليم العالي وعلى نظام التعليم العالي ككل.

• لا يزال التعاون في عملية التعلم بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة غير منظم وغير فعال، ولم يصل إلى إمكاناته المثلى، بالرغم من أن المنفعة من هكذا تعاون سوف يكون ذا قيمة عظيمة.

الشراكات تحتاج إلى كثير من الوقت والصبر حتى تؤتي ثمارها.

إن مشاريع صندوق تطوير الجودة لم تساهم فقط في توظيف الخريجين، ولكن كان لها الأثر الواضح أيضاً في تحسين كفاءات الطلاب الخريجين. حيث أصبح الخريجون مدربين بشكل جيد وجاهزين للعمل، وبامتلاكهم للكفاءات الملائمة لحاجات سوق العمل فقد صنفوا كأفضل من نظرائهم في البرامج الأخرى، وأكثر إنتاجية وعملية، ومعرفة ولديهم روابط وشبكات اتصال مع سوق العمل.

بشكل عام، فقد تم تصنيف الخريجين المستفيدين كمتفوقين من قبل مؤسسات القطاع الخاص من حيث الالتزام، والقدرات والمعرفة والمهارات التقنية.

نتائج الدراسة - مؤسسات التعليم العالي

أشارت الهيئات التدريسية التي استفادت من المشاريع بأن هذه المشاريع قد ساهمت بشكل إيجابي في تطوير مهاراتهم ومعرفتهم الفنية، وتعريضهم للتقدم التكنولوجي إقليمياً ودولياً، وتطوير مهاراتهم الحياتية، وتأسيس الروابط وشبكات الاتصال مع سوق العمل، والقدرة على تشغيل معدات حديثة واستخدام برامج متخصصة. كما ساهم المشروع أيضاً في تعزيز كفاءات التدريس لدى الهيئات التدريسية وخاصة في مجالات التعليم القائم على الكفاءة (competency based education)، والمنهجية القائمة على دراسة الحالة (case based approach) وأساليب التعلم النشطة الأخرى، والمحاكاة، والعلاقات والتعامل مع الطلاب/ إدارة الصف، وتنظيم وتقييم التدريب العملي، ومعايير التدريس الدولية.

نتائج الدراسة - الشركاء ومؤسسات السوق المحلي

لقد ساهم المشروع في تعزيز قدرات مؤسسات السوق المحلي، وتقوية علاقاتها مع مؤسسات التعليم العالي، وروّج بشكل إيجابي لخدمات ومنتجات مؤسسات القطاع الخاص، كما وأبرز القضايا التي تُوّرّق الشركاء، وطوّرت خدمات ومنتجات ملموسة.



• شهد العام 2017 الإغلاق الرسمي لجميع مشاريع الدورة الثانية من منح صندوق تطوير الجودة، حيث بذل فريق وحدة مشاريع البنك الدولي جهوداً قصوى للتأكد من إغلاق هذه المشاريع إدارياً ومالياً بالشكل المناسب. كما وتم تشجيع مؤسسات التعليم العالي على تعميم الدروس المستفادة ونشر الممارسات المثلى إلى الدوائر الأخرى في نفس المؤسسة، وعلى استدامة وزيادة مخرجات المشروع إلى ما بعد انتهائه، والاستمرار بالتعاون مع الشركاء.

• كجزء من اختتام المشروع، فقد تم التعاقد مع مقيم خارجي لعمل دراسة تقييمية لأثر المشاريع التي تم تنفيذها ضمن الدورتين الأولى والثانية، وعددها 20 مشروعاً. ركزت الدراسة على مراجعة وتحليل جميع المشاريع ضمن الدورتين، وذلك للخروج بتوصيات تساهم في الاستخدام الأمثل للموارد والمخرجات وكذلك استدامة وملكية هذه المشاريع من المؤسسات المنفذة، وصولاً إلى الخروج بتوصيات لزيادة المنفعة من تنفيذ المشاريع المستقبلية ضمن دورات منح صندوق تطوير الجودة، بالإضافة إلى ذلك، فقد ركزت الدراسة على تقييم أثر تنفيذ مشاريع صندوق تطوير الجودة على الفئات المستهدفة وعلى سوق العمل، وعلى المؤسسات والبرامج المستفيدة، وعلى الشركاء وطواقم العمل. وكانت التوصية الرئيسية التي خرجت بها الدراسة هي الاستمرار في توسيع البرنامج، حيث أن البرنامج بوضوح وبدون أدنى شك قد أدى إلى وجود برامج تعليمية بجودة أعلى وأكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل.

• أعلنت وحدة مشاريع البنك الدولي في أواخر كانون الثاني 2018 رسمياً عن إطلاق الدورة الرابعة من منح صندوق تطوير الجودة، وفي حين أن مواصفات هذه الدورة متشابهة إلى حد كبير مع الدورة الثالثة، فإن مجلس صندوق تطوير الجودة قرر - من خلال الورقة المفاهيمية- فتح نافذة لدعم المنح التي تستهدف تأسيس برامج جديدة ومبتكرة. تم عقد ورشتي عمل في شباط، حيث دعيت جميع المؤسسات من الضفة الغربية وقطاع غزة لضمان فهم متطلبات منح صندوق تطوير الجودة ضمن هذه الدورة. من الجدير بالذكر أن الموعد النهائي لاستلام المقترحات الأولية من مؤسسات التعليم العالي هو 26 شباط 2018.



ضيف العدد

المهندس هشام كحيل

عضو مجلس إدارة صندوق تطوير الجودة

يشكل صندوق تطوير الجودة آلية فعالة ومحفزة لدعم قطاع التعليم العالي ومؤسساته نحو الارتقاء بجودة التعليم العالي ونوعيته، ومواءمته واستجابته لاحتياجات الموارد البشرية الفلسطينية. ولقد جاءت فكرة إنشاء الصندوق استجابة لاستراتيجية تمويل قطاع التعليم العالي التي أعدت في العام 2002 والتي شكل الصندوق أحد أبرز مكوناتها.

ولعل نجاح عمل الصندوق وتفاعل مؤسسات التعليم العالي مع مكوناته وآلياته هو خير مثال على استدامته حتى يومنا هذا. جدير بالذكر بأن التجربة الفلسطينية في إدارة وتنفيذ أنشطة ومشاريع صندوق تطوير الجودة تعتبر مثلاً ناجحاً على المستوى الإقليمي والدولي. وهذا الأمر يعود إلى التزام القائمين على إدارة الصندوق والطواقم الفنية العاملة فيه ومشاركة مؤسسات التعليم العالي في كافة نشاطاته وفعالياته لتحقيق التطلعات المرجوة منه. كما يجب أيضاً الإشادة بالاستقلالية التامة التي يتمتع فيها الصندوق في تنفيذ أهدافه والتي مكنته من التشبيك مع جميع المؤسسات بشكل فاعل ومتفاعل. لقد أوجبت متطلبات العولمة والتغيرات التكنولوجية وزيادة المنافسة إلى تزويد الموارد البشرية بمهارات متعددة لزيادة قدرتها على الإنتاجية العالية. ولقد جاءت دعوة الصندوق لتمويل مشاريع "الانتقال من التعليم إلى سوق العمل" لتدعم هذا التوجه وتمكن خريجي مؤسسات التعليم العالي من الالتحاق بسوق العمل سواء كان ذلك العمل بأجر أو العمل الذاتي. لقد أثبتت دراسة الأثر التي قام بها الصندوق تحسناً ملحوظاً على قدرات ومهارات خريجي المؤسسات واستعدادهم الفوري للالتحاق بسوق العمل. فقد انعكست مكونات المشاريع الممولة من الصندوق على قدرات مؤسسات التعليم العالي في تطوير البرامج التعليمية والتدريبية، وإدارة المشاريع، وإدارة تتبع وتوظيف الطلبة، وتوظيف الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق متطلبات تنمية الموارد البشرية القادرة على الانخراط والمساهمة في التنمية المجتمعية.

إن التنافس غير المسبوق من مؤسسات التعليم العالي على الاستفادة من الفرص التي يقدمها صندوق تطوير الجودة هو في حد ذاته رسالة واضحة من هذه المؤسسات على اهتمامها وحرصها على تطوير ذاتها من خلال آلية مستدامة وموجهة، الأمر الذي يشكل دعوة للقائمين على التعليم العالي من اعتماد هذا النهج في سياسة دعم قطاع التعليم العالي كمصدر أساسي ومستدام يهدف إلى تحسين هذا القطاع التابع إلى حد كبير للقطاع العام غير الحكومي وغير الهادف للربح.

